«الموارد العالمية»: الكويت والبحرين مرشحتان لأزمة مياه خانقة

أزمة المياه.. خطر يهدد الكويت

اظهرت دراسة اعدها معهد الموارد العالمية «wri» ان «الكويت هي ثاني دولة في العالم مهددة بنضوب المياه العذب فيها مع حلول عام 2040 بعد البحرين التي اتت كاكثر بلد على الكرة الارضية مهدد بانقراض مخزونه من الماء العذب».

وبينت الدراسة التي تناولت قائمة اكثر دول العالم المهددة بزوال المياه العذبة فيها خلال السنوات الخمسة والعشرين المقبلة ان «الكويت اكثر تعرضا من غيرها لمخاطر نضوب المياه الصالحة للشرب في المستقبل القريب والمتوسط».

وحلت بالتالي في المركز الثاني بعد البحرين من ضمن قائمة ضمت 33 دولة صنفت من اكثر بقاع الارض التي سيجف باطنها من المياه العذبة. وسيكون النضوب المياه فيها بشكل متفاوت بين 2020 و2030 و2040.

وقال باحثون من المعهد العالمي للموارد المائية إن منطقة الشرق الأوسط ربما كانت اكثر مناطق العالم افتقار اللامن المائي. واشاروا إلى ان 13 دولة شرق اوسطية مهددة بازمات مياه خانقة.

ومن المثير للاهتمام في التصنيف لاكثر الدول عرضة لخطر شح مياهها هو وجود اغلب الدول العربية بواقع 16 بلدا ضمن قائمة اكثر اقطار الارض عرضة لشح عالي الدرجة لمياهها العذبة ابتداء من عام 2020 الى عام 2040. حيث اتت دول الخليج مجتمعة في المراتب الأولى ولحقتها كل من فلسطين ولبنان والاردن وليبيا واليمن والمغرب والعراق وسورية والجزائر وتونس. فيما لا تشهد كل من مصر وموريتانيا والسودان والصومال وجيبوتي واريتريا ضغوطا قريبة الأجل تدفع لنضوب مصادرها المائية.

وتوقعت الدراسة أن «المزارع في البلدان التي تواجه خطر شح مياهها على وجه الخصوص قد تكون اكثر عرضة للندرة مما هي عليه اليوم».

واضافت ان «منطقة الشرق الاوسط خصوصا ستزيد الدول فيها على الاقبال على تحلية مياه البحر في ظل تحديات نضوب المياه الجوفية في المستقبل».

وكتب باحثو المعهد أن دول الشرق الأوسط تسحب المياه الجوفية بغزارة وتقوم بتحلية مياه البحار وتواجه «تحديات استثنائية تتعلق بالمياه في المستقبل المنظور».

وبينت دراسة المعهد ان زيادة تقلص الموارد المائية من شانه ان يسهم في مزيد من العنف الإقليمي والاضطرابات السياسية. حيث ان الجفاف ونقص المياه في سورية على سبيل المثال زاد من وتيرة الاضطرابات التي اندلعت في عام 2011.

واجبر تضاؤل الموارد المائية وسوء الإدارة المزمن الى هجرة نحو 1.5 مليون سوري من المزارعين والرعاة في المقام الأول وتركوا ارضهم، وانتقلوا إلى المناطق الحضرية، ما زاد في زعزعة الاستقرار العام في سورية.

واشارت الدراسة إلى ان «دولا خليجية قد تكون الناس فيها سعيدة باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. الا انهم على سبيل المثال في السعودية سيعتمدون كليا على واردات الحبوب بحلول عام 2016 مع تزايد للخاوف من نضوب الموارد المائية.

وقالت مديرة البرنامج العالمي للمياه في المعهد العالمي للموارد المائية بيتسي اوتو إن من الأهمية بمكان ان تتفهم الحكومات المخاطر المحتملة التي تواجهها في ما يتعلق بالمياه اللازمة لتسيير شؤونها الاقتصادية بما في ذلك تعاظم الطلب الناجم عن الزيادة السكانية علاوة على الآثار غير المؤكدة لتغير المناخ.

وقالت اوتو مشيرة الى سنغافورة بوصفها نموذجا لدولة تستعين بالاساليب المبتكرة «الانباء السارة.. ان بوسع الدول اتخاذ قرارات للحد من هذه الأزمة وتجنب المخاطر المرتبطة بكيفية ادارة موارد المياه».

ومن بين الأساليب التي قد تشيع في منطقة الشرق الأوسط ومناطق اخرى انظمة اعادة استعمال المياه التي تقوم بمعالجة مياه الصرف الصحي. وقالت اوتو «ليس من المجدي معالجة المياه الى مستوى المياه القابلة للشرب واتاحة استخدامها في المنازل ثم تهدر بعد ذلك في شبكات الصرف الصحي».

وتقول اوتو إن بعض دول الشرق الاوسط تعول على تحلية المياه من خلال ازالة ملوحة مياه البحار والمياه الجوفية وقد تواجه مثل هذه الدول وغيرها التي تعاني من ازمات المياه العجز عن توفير الغذاء اللازم لشعوبها لأن المياه تلتهم موارد المياه.

وقال خبراء المعهد إن السعودية على سبيل المثال تقول إن شعبها سيعتمد بصفة اساسية على واردات الحبوب بحلول 2016.

وحذر التقرير ايضا من ان التصنيف على المستوى القومي يخفي خلفه تفاوتات ضخمة فيما بين الدول فالولايات المتحدة على سبيل المثال صنفت 49 في عام 2010 و47 في عام 2040 لكن كاليفورنيا تكابد ازمة جفاف خانقة.

وقالت اوتو إن بعض هذه الدول قد يشهد زيادة امدادات المياه مستقبلا من خلال مياه الامطار بسبب التغير المناخي كما ان قطاع الزراعة قد يعول على مياه الامطار بدلا من مياه الري ما ينقذ الطلب المباشر على مياه المسطحات المائية.

وكان مجلس الاستخبارات القومي الأميركي بين وفق دراسة معهد الموارد العالمية ان مشاكل المياه «ستكون حاسمة في دول الشرق الأوسط وشمال افريقيا وستشكل خطرا اكبر يتمثل في عدم الاستقرار».

واوضحت الدراسة ان «زيادة تقلص المخزون المائي بدرجة عالية تشكل تهديدا خطيرا للامن المائي الوطني والنمو الاقتصادي في الدول التي تشكو مخزوناتها المائية الجوفية من النضوب التدريجي».

«ديار للتطوير» توقع مذكرة شراكة مع «أشيوغلو» التركية

قالت شركة ديار للتطوير (DEYAAR)، المدرجة بسوق دبي المالي، إنها قامت بتوقيع مذكرة تفاهم مع شركة التطوير العقاري التركية «أشيوغولو» المعروفة بمشاريعها العقارية الضخمة في اسطنبول.

وأضافت الشركة أن مذكرة التفاهم تعكس استراتيجية «ديار» في توسعة حضورها نحو مناطق أخرى في الشرق الأوسط.

وتقضي اتفاقية الشراكة أن يقوم كلا الطرفين بتطوير مشاريع كبيرة بشكل مشترك في كل من الإمارات وتركيا، إذ ستسهل مذكرة التفاهم دخول شركة «أشيوغلو» قطاع الضيافة والقطاع العقاري في دبي، في حين تتيح الاتفاقية لشركة «ديار» استكشاف فرص جديدة في تركيا بالتعاون مع إحدى أهم الشركات الرائدة المتخصصة في القطاع العقاري في البلاد.

وقال سعيد القطامي، الرئيس التنفيذي لشركة «ديار للتطوير»: «يأتي هذا التعاون ضمن استراتيجية 'ديار' الرامية إلى توسعة محفظتها من المشاريع العقارية المميزة عالمياً. تتوفر في تركيا فرص استثمارية جذابة بوصفها وجهة هامة وبارزة ضمن الأسواق الناشئة الإقليمية».

وأضاف قائلاً: «سوف تواصل ديار جهودها للعب دور فعال في بناء مشاريع عقارية ذات جودة عالية والالتزام في الوقت نفسه بتوفير قيمة استثنائية لمساهميها وخدمة عملاء ممتازة».

وتكمن إحدى النتائج الفورية لهذه الاتفاقية في قيام شركة «أشيوغلو» التركية بدعوة المستثمرين الأتراك إلى الاستفادة من خبرات «ديار» المحلية في القطاع من أجل استكشاف المزيد من فرص الاستثمار الناشئة في إمارة دبي والمناطق المحيطة بها.

من جانبه قال ياشار أشيوغلو، رئيس مجلس إدارة شركة «أشيوغلو»: «لا شك بأن اتفاقيتنا مع 'ديار' تتميز بانسجام كامل وواضح خاصة وأن الشركتين تعتبران من أهم الشركات العقارية في البلدين وتملكان أهدافاً مشتركة وسجلاً حافلاً من المنجزات. ولدينا إيمان كبير بأن مشاركة الخبرات سيمكننا من الاستفادة من نقاط القوة المتبادلة وستتيح لنا تقييم ومتابعة الفرص المناسبة التي ستتوفر في المستقبل القريب».

وتملك مجموعة «أشيوغلو» منذ إنشائها في العام 1967 محفظة عقارية كبيرة ومتنوعة من مشاريع الوحدات السكنية من خلال علامتها التجارية الشهيرة SELENIUM. وتُعرف المجموعة كذلك بأبراجها السكنية والتجارية التي قامت ببنائها في وسط مدينة اسطنبول، بما في ذلك المشروع المعروف Selenium Twins Towers.

سعيد القطامي

«بايونيرز» المصرية تعتزم زيادة رأسمالها 3 مليارات جنيه

اظهرت نتائج أعمال شركة بايونيرز القابضة للاستثمارات المالية المجمعة خلال النصف الأول من العام المالي 2015 تحقيق الشركة لصافي ربح قدرة564.439 مليون جنية، وذلك مقابل صافي ربح قدرة 217.925 مليون جنية خلال الفترة المقابلة للعام المالي 2014 بارتفاع قدره159%، مع الأخذ في الاعتبار حقوق الأقلية.

وليد زكي رئيس مجلس إدارة مجموعة بايونيرز القابضة أوضح أن إدارة المجموعة عملت بقوة على توفير الاستقرار لشركات المجموعة، ونجحت في الاستفادة من هذه الأحداث لتنهي الفترة بشكل إيجابي من حيث النشاط واستقرار الأداء والتي كانت جميعها إثباتا لاستقرار الأداء المالي والقدرة على تنمية الأرباح .

وأشار إلى أن إدارة الشركة نفذت عددا من الصفقات الاستثمارية بالشركات المصرية حيث سعت الشركة للاستفادة من السيولة المتاحة لديها في تنفيذ صفقات استحواذ على شركات تعمل في قطاعات استثمارية متميزة في هذه المرحلة في إطار سعي إدارة الشركة لتنويع استثمارات الشركة بغرض تنويع مصادر الدخل، موضحا أن المجموعة قد نجحت في إغلاق عدد من صفقات الاستحواذ الناجحة على رأسها الاستحواذ على الشركة العربية لمنتجات الألبان – أراب ديري والاستحواذ على 60% من مجموعة رؤية القابضة بالإضافة إلى أحد المصانع العاملة في صناعة الكابلات الكهربائية ليصل إجمالي صفقات الاستحواذ منذ بداية العام إلى 1.7 مليار جنية تقريبا . وأوضح أنه بعد الاستخدام الجيد للشركة لزيادة رأس المال السابقة والاستغلال الجيد لمواردها في الاستثمارات التي قامت بها الشركة خلال الفترات السابقة وانعكاس ذلك على نتائج أعمالها واقتناص الشركة للعديد من الفرص الاستثمارية بالإضافة للكثير من الفرص المعروضة على لجنة الاستثمارات وضرورة توفير الموارد اللازمة لذلك قررت إدارة الشركة زيادة رأس المال بقيمة3 مليارات جنية وذلك بعد موافقة الجمعية العامة غير العادية، مشيرا إلى أن لجنة الاستثمار في حالة فحص دائم للعديد من الفرص المتاحة وتعكف على إعداد الدراسات لانتقاء أفضلها وطرق تمويلها التي يجب أن تتناسب مع حجم الاستثمار وطبيعته من خلال استخدام فائض السيولة أو من خلال البنوك.

وتمتلك بايونيرز حصص مساهمات مباشرة وغير مباشرة فيما يتجاوز 50 شركة تابعة وشقيقة منهم 9 شركات مقيدة بالبورصة المصرية.

«ديبا» تهبط بأرباحها إلى 15 مليون درهم بالنصف الأول

شركة «ديبا» المحدودة

قالت شركة «ديبا» المحدودة، إحدى الشركات العالمية المتخصصة في مجال مقاولات أعمال الديكور، المدرجة في بورصة «ناسداك دبي»، إن نتائجها المالية للنصف الأول المنتهي في 30 يونيو 2015، قد اظهرت تراجع صافي الأرباح بعد احتساب حصة الأقلية، بنسبة 44.4% مقارنة بالنصف الأول من 2014.

واضافت الشركة، في بيان صحافي أن صافي الأرباح قد تراجع إلى 15 مليون درهم (4.08 مليون دولار أمريكي) مقابل 27 مليون درهم (7.35 مليون دولار) في نهاية النصف الأول من عام 2014 .

وقال نديم أخرس، الرئيس التنفيذي لمجموعة «ديبا»: «واصلت 'ديبا' خلال النصف الأول من العام 2015 تنفيذ استراتيجيتها للتنويع الجغرافي وتوحيد العمليات التشغيلية، مما أوجد قاعدة آمنة ومناسبة لتحقيق نمو مستدام طويل الأمد. ويدفعنا اداؤنا هذا للسير على المنوال ذاته في أسواقنا المتقدمة باوروبا والشرق الأقصى، ومواصلة تقدمنا في الأسواق الناشئة والحدودية في افريقيا وآسيا الجنوبية».

واضاف: «عقب السنوات الحافلة بالتحديات التي شهدها القطاع في سوقنا الرئيسية بدولة الإمارات العربية المتحدة، نشعر بتفاؤل حذر إزاء الإنتعاش الذي شهده مؤخراً قطاع أعمال الديكور والذي نتوقع أن يستمر خلال النصف الثاني من العام الجاري».

وأوضح قائلا: «في الوقت الذي حرصنا فيه على اتباع نهج حذر في توقيع عقود جديدة، ارتفعت قيمة تراكمات أعمال المجموعة خلال الأشهر الستة الأولى من عام 2015 مع فوزنا بعقود العديد من المشاريع في مناطق جغرافية متنوعة».

ورغم الآثار السلبية التي خلفتها الأوضاع الاقتصادية العالمية على العديد من أسواقنا الرئيسية، فإن العمل الذي قمنا به لتعزيز سهولة وتنوع نشاطات الشركة خلال الأعوام القليلة الماضية يضمن للمجموعة تبوء مكانة متميزة خلال الفترة المقبلة».

ووصلت إيرادات شركة «ديبا» خلال الأشهر الستة الأولى من العام 2015 إلى 841 مليون درهم إماراتي، ما يمثل تراجعا بنسبة 4% مقارنة بالفترة نفسها من عام 2014.

ويعزى هذا التراجع الطفيف بالدرجة الأولى إلى انخفاض عدد المشاريع التي تعمل عليها الشركة في مطلع عام 2015، وهو ماكان بدوره نتيجة لكون الشركة تعتمد على سياسة انتقائية عالية في اختيار المشاريع. إلا أن محفظة مشاريع الشركة أخذت بالتنامي مع فوز الشركة بعدد من العقود عالية الجودة في النصف الأول 2015 لتنتهي هذه الفترة عند نفس المستوى المسجل تقريباً في النصف الأول 2014.

وبلغ صافي الربح بعد احتساب حقوق الأقلية 15 مليون درهم في النصف الأول من العام 2015 في مقابل 27 مليون درهم للفترة نفسها من العام 2014. ويعزى ذلك إلى تكاليف المراجعات التي شملت عدة مشاريع كبرى وتكاليف إضافية تكبدتها الشركة من التأخير. ووصل إجمالي هامش الربح خلال هذه الفترة إلى 10% مقارنة مع 13% في النصف الأول من العام 2014.

كما وصل إجمالي قيمة الأصول في 30 يونيو 2015 إلى 2.755 مليون درهم مقارنة مع 2.981 مليون درهم في 31 ديسمبر 2014. وتراجع إجمالي المطلوبات في نهاية الفترة إلى 1.266 مليون درهم مقارنة مع 1.492 مليون درهم في نهاية عام 2014. كما انخفض إجمالي حقوق المساهمين بشكل طفيف من 1.490 مليون درهم إلى 1.489 مليون درهم بسبب خسائر صرف العملات المسجلة على تحويل العمليات الخارجية.

وأبرمت شركة «ديبا» عقوداً جديدة في النصف الأول من العام 2015 تبلغ قيمتها تقريبا 946 مليون درهم، ما يمثل زيادة بنسبة 64% عن الأداء المسجل في نفس الفترة من عام 2014.

وقد أسهمت عدة عوامل رئيسية في تسجيل هذه النتائج؛ يأتي في مقدمتها توقيع شركة «ديبا إنتيريرز» التي تتخذ من دبي مقراً لها، على عقود بقيمة 348 مليون درهم إماراتي في كل من دولة الإمارات العربية المتحدة والكويت وبنغلادش، إضافة إلى شركة «فيدر» المتخصصة باعمال الديكور الداخلي الفاخر للبيوت والتي تتخذ من المانيا مقراً لها، والتي قامت بتوقيع 5 عقود جديدة لبغت قيمتها 279 مليون درهم إماراتي. بدورها، فازت «ديزاين ستوديو»، الشركة الرائدة على مستوى سنغافورة بتصنيع الأثاث الفاخر، بمشاريع تعادل قيمتها 175 مليون درهم إماراتي.

وبتاريخ 30 يونيو 2015، بلغ حجم محفظة مشاريع شركة «ديبا» 2.326 مليون درهم إماراتي مايمثل نسبة نمو تقارب 12% مقارنة مع نهاية عام 2014. وجاء هذا النمو اللافت مدعوما بشكل رئيسي بحالة الإنتعاش التي شهدتها سوق دبي والمساهمة الكبيرة التي قدمتها عمليات الشركة التشغيلية في كل من المانيا وآسيا.

ويستأثر قطاع الضيافة بنسبة 57% من إجمالي أعمال شركة «ديبا»، وهو ما يعادل نمواً نسبياً بواقع 21%. وبموازاة ذلك، حققت مشاريع متاجر التجزئة والمساحات المكتبية للشركات نمواً مميزاً في نسبة حصتها من إجمالي أعمال الشركة والتي أصبحت تعادل 6% تقريبا.

وخلال النصف الأول من العام 2015، أنجزت الشركة 37 مشروعاً بارزاً عبر مجموعة واسعة من القطاعات والعلامات التجارية العريقة التي شملت فنادق «حياة» و«شوفونتل» و«شيراتون» و«ريتز-كارلتون» في قطاع الضيافة، وتجهيز متاجر «ديور» و«لويس فيتون» و«دولتشي آند غابانا» و«مايكل كورس» و«شوميه» و«بوتري بارن» في قطاع تجارة التجزئة، فضلاً عن «ريتشموند» و«شل» و«ماستركارد» وغيرها.

عجمان تسجل تعاملات عقارية بقيمة 500 مليون درهم خلال أغسطس

بلغ حجم التداول العقاري في إمارة عجمان خلال شهر اغسطس الحالي 500 مليون درهم.

وقال حارب سالم العرياني مدير عام دائرة الأراضي والأملاك في عجمان ان عدد حركات التداول المسجلة في الدائرة بلغ 172 حركة تداول.. مشيرا إلى ان منطقة الموبهات 2 ، حققت اكبر حركة تداولات بنسبة 29 في المئة بينما بلغت 22 في المئة في منطقة «الموبهات 3 » و 18 في المئة في منطقة «الموبهات1 ».

واضاف العرياني، وفقا لوكالة انباء الإمارات «وام» أن السوق العقاري في عجمان يشهد نموا ملحوظا في الفترة الراهنة متوقعا مزيدا من النمو خلال الفترة المقبلة مع اكتمال عدد من مشاريع البنى التحتية والانتهاء من المرحلة الأولى من مشروع تطوير شارع الشيخ زايد الممتد إلى شارع الشيخ محمد بن زايد. ومن جانبه اوضح يوسف الشامسي مدير إدارة الشؤون العقارية بالوكالة ان دائرة الأراضي والأملاك في عجمان قامت بعدة خطوات في سبيل تطوير الخدمات والارتقاء بالسوق العقاري ضمن رؤية عجمان 2021 منوها بتجاوب المكاتب العقارية في إمارة عجمان مع الخطة الاستراتيجية للدائرة.

الحكومة الفرنسية تعول على استثمار الشركات لانعاش الاقتصاد

تعتزم الحكومة الاشتراكية بفرنسا مواصلة سياسة الإصلاحات بهدف مساعدة الشركات حتى نهاية فترة ولايتها في 2017 .

وقال وزير الاقتصاد في الحكومة إيمانويل ماكرون وفقا لبيان صحافي، إن الحكومة الاشتراكية التي يقودها مانويل فالس متمسكة بسلسلة الإصلاحات بهدف مساعدة الشركات حتى نهاية فترة ولايتها في 2017 .

وتعلق الحكومة آمالها للانتعاش الاقتصادي على ظفرة في استثمار الشركات بعد تعثر النمو في الربع الثاني من العام الجاري.

وحث بيير جانز رئيس منظمة أرباب العمل الفرنسية « ميديف » الحكومة على اتخاذ المزيد من الإجراءات في الأشهر الستة إلى التسعة القادمة داعيا إلى إصلاح قواعد سوق العمل.